

الصيرفة الإسلامية كاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وأداة لتمويل المؤسسات الناشئة

Islamic banking as a strategy to enhance financial inclusion in Algeria and a tool for financing emerging institutionsلعلوي نوري¹، حماني عبد الرؤوف²¹ جامعة يحيى فارس – المدية (الجزائر)، laalaoui.nouari@univ-medea.dz² جامعة يحيى فارس – المدية (الجزائر)، Hamani.abderraouf@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/03/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/16

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز الدور الذي تؤديه الصيرفة الإسلامية كاستراتيجية، في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وكأداة لتمويل المؤسسات الناشئة، من خلال استقطاب الفئات المستبعدة ماليا لسبب عقائدي، يتمثل في الامتناع عن التعاملات الربوية، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا ونتائج الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع المداخلة، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تساهم في تعزيز الشمول المالي، كما يمكن اعتبارها أداة تمويلية فعالة للمؤسسات الناشئة، في ظل عدم ملكية الشباب للضمانات العينية، وبالأخص في المجتمع الجزائري، باعتباره مجتمعا إسلاميا، تأبى فيه شريحة واسعة التعاملات الربوية القائمة على الفائدة، وتجنب التعاملات الإسلامية القائمة على الربح، من خلال منتجات تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: صيرفة الإسلامية، شمول مالي، مؤسسات ناشئة.

تصنيفات JEL : E5, G2, G3.

Abstract :

This intervention aims to highlight the role that Islamic banking plays as a strategy, in promoting financial inclusion in Algeria, and as a tool for financing emerging institutions, by attracting groups that are financially excluded for a religious reason, which is to refrain from usurious transactions, based on the data we have and the results of previous studies that it is related to the topic of the intervention, using the descriptive analytical method.

The study concluded that Islamic banking contributes to enhancing financial inclusion, and can also be considered an effective financing tool for emerging institutions, in light of the youth's lack of ownership of in-kind guarantees, especially in Algerian society, as it is an Islamic society, in which a large segment of society rejects interest-based transactions, and favors transactions profit-based, through products that comply with the provisions and principles of Islamic law.

Keywords: Islamic banking, Financial Inclusion, startups.

JEL Classification Cods : E5, G2, G3.

المقدمة:

يعد موضوع الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي حظيت باهتمام كبير من طرف الهيئات الدولية؁ على غرار البنك الدولي؁ خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؁ مما جعل مختلف الدول تتبنى استراتيجيات هادفة لتحقيقه؁ وهذا بعد أن أثبتت الدراسات أهميته في تجسيد الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؁ ومن هذه الاستراتيجيات نجد التوجه نحو الصيرفة الإسلامية؁ حيث شهد العالم في سنوات ما بعد الأزمة المالية العالمية انتشارا واسعا للمعاملات المصرفية الإسلامية؁ بعد أن أثبت التمويل الإسلامي صلابته وقوته؁ فقد اتجهت العديد من المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي؁ كما حظي قطاع المؤسسات الناشئة هو الآخر باهتمام كبير باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الجزائر على غرار العديد من الدول؁ سعت إلى تعزيز العمل المصرفي الإسلامي؁ فقد سلكت هذا المسعى من خلال قيامها مؤخرا بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية؁ إلى جانب المصرفين الإسلاميين الموجودين من قبل؁ والمتمثلين في مصرف البركة ومصرف السلام؁ محاولةً استقطاب معاملات شريحة من المجتمع تنفر من المعاملات الربوية؁ خاصة وأن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم؁ كما أبدت اهتماما كبيرا لدعم الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة وإشراكهم في مسار التنمية؁ حيث استحدثت وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة والمصغرة؁ إضافة إلى إنشاء حاضنات في المدن الكبرى؁ من هذا المنطلق نطرح التساؤل الآتي:

كيف يمكن أن تساهم الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة وتعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ماذا نعي بالصيرفة الإسلامية والشمول المالي والمؤسسات الناشئة؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- أي دور للصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة وتعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها؁ من الأهمية التي يحظى بها موضوع الشمول المالي؁ وأيضا موضوع الصيرفة الإسلامية التي تعد توجهها جديدا للتمويل بعد أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؁ فقد أثبتت بأنها أداة احترازية من الوقوع في الأزمات المالية؁ ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تعتبر من الاتجاهات الحديثة باعتبارها الحل الأنجع والسبيل الأمثل للتنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه المداخلة؁ إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفاهيم الصيرفة الإسلامية والشمول المالي والمؤسسات الناشئة؛
- تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- إبراز دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وكيف يمكن اعتبارها أداة لتمويل المؤسسات الناشئة.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه المداخلة، من خلال إبراز مفهوم الصيرفة الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي واعتبارها أداة تمويلية فعالة للمؤسسات الناشئة، وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الصيرفة الإسلامية، والدور الذي تؤديه في تعزيز الشمول المالي، وقد أضافت لها الدراسة الحالية الدور الذي يمكن أن تؤديه في تمويل المؤسسات الناشئة، ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة فلاق صليحة وسوداني نادية وحدي معمر (2021)**، بعنوان: تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مقال منشور في مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي بتيسمسيلت، هدفت هذه الدراسة لتوضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع الجزائري، فقد قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تمثلت في: التأصيل النظري للشمول المالي وواقعه في الجزائر؛ تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؛ آليات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي، كما اقترحت الدراسة ضرورة نشر الثقافة المالية والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية وتوفير خدمات مالية إسلامية تتوافق وحاجة المجتمع الجزائري والاهتمام بتكوين وتدريب المورد البشري في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

- **دراسة عراب فاطمة الزهراء وصديقي خضرة (2021)**: بعنوان دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة: دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، مقال منشور في مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، هدفت إلى دراسة دور الجزائر الجديدة في دعم المؤسسات الناشئة بتسليط الضوء على قرار الحكومة بإنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال تناول إشكالية ما يمكن أن يضيف إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، حيث استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر يرفع العديد من العراقيل البيروقراطية عن هذه المؤسسات ويسهل إجراءات إنشائها.

- **دراسة مفروم برودي (2020)**: بعنوان المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والمأمول، مقال منشور في مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، هدفت إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال الكشف عن أهم مكونات النظام البيئي الخاص بهذه المؤسسات، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمراقبة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات، مما جعلنا نقترح بأن تكون الصيرفة الإسلامية أداة لتمويل هذه المؤسسات.

- دراسة:

Musa Abdu & Adamu Jibir & Salihu Abdullahi & Aliyu A. Rabi'u (2018), Can Islamic Banking and Finance Spur Financial Inclusion? Evidence from Sub-Saharan Africa, Journal of Applied Statistics, Vol. 9 No. 1.

اختبرت هذه الدراسة تأثير إدخال الصيرفة والتمويل الإسلامي على الشمول المالي في إفريقيا جنوب الصحراء، أين توصلت الدراسة بأن ذلك ضروري لتعزيز الشمول المالي، حيث قسمت إلى خمسة أقسام: المقدمة؛ مراجعة الأدبيات؛ المنهجية ومصادر البيانات وقياس المتغيرات؛ النتائج ومناقشتها؛ ثم أخيرا الخلاصة.

- دراسة:

SANA BEG & NAUSHADUL HAQUE MULLICK (2016), INCREASING FINANCIAL INCLUSION THROUGH ISLAMIC BANKING IN INDIA, International Journal of Business Management & Research, Vol. 6, Issue 1.

ركزت هذه الدراسة على إمكانية زيادة الشمول المالي في الهند من خلال الخدمات المصرفية الإسلامية، فحسب الدراسة أكثر من 50 بالمائة من المستبعدين ماليا في الهند من المسلمين، فيما أن المبادئ الأساسية للإسلام هي العدالة الاجتماعية والدمج والمشاركة بين من يملكون ومن لا يملكون فقد يكون التمويل الإسلامي قادرا على حل مشكلة الاستبعاد المالي، التي يمكن أن يكون لها حلان من خلال الخدمات المصرفية الإسلامية، الأول من خلال تعزيز عقود تقاسم المخاطر التي هي أفضل بكثير من الائتمان القائم على الفائدة، والآخر من خلال إعادة توزيع الثروة، وخلصت الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية تتمتع بإمكانية إنشاء منتجات مالية جديدة يمكن أن تكون أكثر أمانا، فقد تجلب الحلول الحالية من الفوائد الفئات المهمشة، ومن ثم ينظر إلى الخدمات المصرفية الإسلامية على أنها أداة محتملة للشمول المالي.

تتقاطع هذه الدراسات، مع دراستنا الحالية، في تناولها لمواضيع الصيرفة الإسلامية، الشمول المالي، المؤسسات الناشئة، وهي مواضيع تناولتها هذه الدراسة مجتمعة، فهي جمعت بين مختلف هذه المواضيع، من خلال ربطها ببعضها، حيث تناولت الصيرفة الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وأداة لتمويل المؤسسات الناشئة، كما تشابحت أيضا من خلال المنهج المتبع، أما بالنسبة للاختلاف فيكمن في انفراد بعضها بموضوع واحد على غرار الدراستين الثانية والثالثة والمتعلق بالمؤسسات الناشئة فقط، أما من حيث مجتمع الدراسة فقد اختلفت الدراستان الأخيرتان عن الدراسة الحالية في تناولها لكل من إفريقيا جنوب الصحراء والهند.

محتوى الدراسة:

للإجابة على مضمون الاشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها، تم تقسيم هذه المداخلة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والشمول المالي والمؤسسات الناشئة؛

المحور الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

المحور الثالث: الصيرفة الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وأداة لتمويل المؤسسات الناشئة.

1- الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والشمول المالي والمؤسسات الناشئة

يعد التوجه نحو الصيرفة الإسلامية من بين الاستراتيجيات التي لجأت إليها الدول، لتعزيز الشمول المالي، خاصة بعدما أثبتت الدراسات مساهمته في تحقيق التنمية، بإشراك الجميع في عجلة الاقتصاد، من خلال سهولة الحصول والاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية، كما حظي قطاع المؤسسات الناشئة هو الآخر، في الآونة الأخيرة، باهتمام كبير لمساهمته في التنمية الاقتصادية.

1-1- الصيرفة الإسلامية

المصرفية الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية، يقصد بها النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث أن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا، الذي يعدّ من الكبائر (الموسوعة الحرة، بلا تاريخ)، وتعتبر الصيرفة الإسلامية جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي وليست المكون الوحيد لهذا النظام، فالصيرفة كانت معروفة حتى قبل الإسلام، فجاء الإسلام ونظّم الصيرفة من خلال شرائع محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والأحاديث المتواترة، وعمل النبي -ﷺ- والصحابة في تنظيم الصيرفة يداً بيد، مثلاً بمثل، على القاعدة الفطرية المعتمدة والمُعترف بها، ونمت هذه الخدمة بشكل كبير جداً، وقد كان من أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي، يعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم بحفظ أموالها واستثمارها، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن شبهة الربا (مصرف الجمهورية، بلا تاريخ).

1-1-1- خصائص الصيرفة الإسلامية: تتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص عن المصارف التقليدية من أهمها (مصرف الجمهورية، بلا تاريخ):

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية؛
- تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات؛
- الالتزام بالصفات (التنمية، الاستثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية؛
- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة؛
- تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي؛
- كما تتميز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية وهي: نشاط القرض الحسن وصندوق الزكاة والأنشطة الثقافية المصرفية.

فالمصارف الإسلامية ضرورة حتمية تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى أن يجد ملاذاً للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا، وبالتالي يكون مطمئناً في تعاملاته، إذا كانت لا تخالف عقيدته.

1-1-2- أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: تتمثل في عدة نقاط، يمكن أن نلخص أهمها في الجدول الآتي (زروخي وآخرون، 2020، صفحة 319-321):

الجدول (01): أهم الفروقات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

أوجه المقارنة	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
الربح	الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة	الربح ناتج من الاستثمار الفعلي لأموال المودعين والمصرف
النشاط الأساسي	تتلقى ودائع وتمنح قروضا	تساهم مباشرة في تمويل المشروعات والقطاعات المتخصصة (زراعية، صناعية، عقارية) سواء المشروعات طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل
الاتجار المباشر	لا تستطيع القيام به (شراء وبيع السلع)	تقوم بالاتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيوع الإسلامية
الودائع	تقبل الودائع وتتعهد بردها والفوائد عليها وفقا لأجل محدد (ضمان رأس المال والفائدة)	تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي ويوزع الربح الناتج من التوظيف الفعلي
الأسهم الممتازة	تصدر أسهم ممتازة محددة الفائدة	تصدر صكوكا تساهم في الربح والخسارة
رأس المال	يُصدّر في صورة أسهم عادية وممتازة	يُصدّر في صورة أسهم عادية فقط
العميل	دائن/ مدين	مشتري/ شريك/ مستأجر/ مستصنع
الضوابط	قانونية	شرعية + قانونية
الآلية	سعر الفائدة	المشاركة في الربح والخسارة (هامش ربحية)
النظرة إلى النقود	تُعد النقود سلعة تباع وتشتري	تعد النقود وسيلة
صيغ توظيف الأموال	قروض معظمها تجاري، يوجه بعضها للاستثمار في الأوراق المالية	توظف وفقا لصيغ التمويل الإسلامية (بيوع، مشاركات، إيجارات...)، تأسيس مشروعات
الرقابة الشرعية	لا توجد هيئة رقابة شرعية	ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية، تصدر الفتاوى في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق الشرعي من خلال الإدارة الشرعية
الدراسات الائتمانية	الاهتمام بالضمانات ورأس المال والقدرة الائتمانية	الاهتمام بشكل أكبر، حيث أن المصرف يدخل مشاركا في المشروعات ويركز على مصادر السداد والمشروع محل التمويل
صندوق الزكاة	لا يوجد صندوق زكاة لنشاط المصارف	أحد الأنشطة التكافلية في المصارف الإسلامية ويمول من زكاة رأسمال المصرف بالإضافة إلى الهبات والتبرعات
الحلال والحرام	ليس شرطا أساسيا للتوظيف	تلتزم المصارف الإسلامية بالحلال والحرام، فعلى سبيل المثال لا تمول مشروعات الخمر والقمار ولحم الخنزير بصرف النظر عن درجة ربحيتها أو أي أنشطة محرمة
الموارد البشرية	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط	- التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية؛ - الالتزام الأخلاقي والإيمان بالعمل المصرفي الإسلامي؛ - الرغبة في إعادة التعليم من منظور الشريعة الإسلامية.
شراء الديون	تقوم ببيع وشراء الديون	لا تتاجر بالديون.

المصدر: فيروز زروخي وآخرون، أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر

2020، ص 319-321.

2-1- الشمول المالي

يقصد به سهولة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من طرف الأفراد والمؤسسات، حيث يُعرّف كما يلي:

1-2-1- تعريف البنك الدولي للشمول المالي: يُعرّف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 الشمول المالي على أنه

نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية (the world bank, 2014, p 1).

1-2-2- تعريف بنك الجزائر للشمول المالي: يُعرّف بنك الجزائر الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة، وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف، التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب (بنك الجزائر، بلا تاريخ).

1-2-3- الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي: تتمثل فيما يلي (بنك الجزائر، بلا تاريخ):

أ- دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بنية ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:

- بنية تشريعية؛

- الانتشار الجغرافي؛

- تطوير نظم الدفع والتسوية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية؛

- توفير قواعد بيانات شاملة؛

ب- الحماية المالية للمستهلك: نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابية وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم؛
- ج- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار ما يلي:
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يُمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
- مراعاة ظروف العملاء عند التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتحقيق متطلبات التمويل؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال؛
- د- التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدرسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي

أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

1-3- المؤسسات الناشئة

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة، في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى لتحقيق نموذج أعمال مستدام وقابلة للتطوير ومرحجة، تمتلك إمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع، كما تعتبر أيضا المؤسسة الحديثة النشأة، التي نشأت من فكرة ريادية إبداعية، وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة (مفروم، 2020، صفحة 343). وبالنسبة للجزائر، فقد أصدر المشرع المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، حيث حدد شروط منح علامة مؤسسة ناشئة، وتعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الآتية (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 11):

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛
- يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وبعد إنشاء وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسة الناشئة والمزايا الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، تم الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في 03 أكتوبر 2020، خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة (عراب و صديقي، 2021، صفحة 43). يعتمد صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها (عراب و صديقي، 2021)، فهذه الآلية التمويلية تتشابه إلى حد كبير مع صيغ التمويل الإسلامية.

2- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تُرجع أول محاولة لتأسيس مصرف إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929، تحت تسمية البنك الإسلامي الجزائري، بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الإسمي، بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسي تصدت لهذا المشروع وأجهضته (العراي و طرويا، 2020، صفحة 253)، ففي هذه الظروف طبعا

لم تكن الجزائر تتمتع بسيادتها، وإنما كانت تحت سلطة الاحتلال، مما جعل هذه الأخيرة ترفضه خوفا على مصالحها ومصالح المعمرين ومصارفها الربوية.

قبل سنة 1962، عرفت الجزائر نظاما مصرفيا مستنسخا من النمط الفرنسي، يهدف لخدمة الأقلية الاستعمارية، وبعد الاستقلال، كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة تأمين هذا النظام المصرفي الأجنبي وتأسيس نظام مصرفي وطني، يضطلع بتمويل مشاريع التنمية الوطنية، وبعد عملية التأمين توالى الإصلاحات بدءا بالإصلاح المالي لعام 1971 في ظل الاقتصاد الموجه المرتكز على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ الاقتصاد الاشتراكي، وصولا لقانون النقد والقرض 90-10، في ظل التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق، الذي أدخل تعديلات هامة على هيكل النظام المصرفي، حيث سمح لأول مرة للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر، كما سمح أيضا بإنشاء مصارف خاصة.

وبموجب هذا القانون -الذي فتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص والأجنبي- اعتمدت الجزائر أول مصرف برأس مال مختلط عام وخاص، وهو مصرف البركة الجزائري، الذي يعتبر أول مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، ومن هنا كانت بدايات الصيرفة الإسلامية في الجزائر المستقلة، وبعدها تم إنشاء مصرف آخر وهو مصرف السلام الجزائري، ليكون ثاني مصرف إسلامي في الجزائر، كما قامت بعض المصارف التجارية الأجنبية الخاصة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية على غرار المؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الجزائر، إلى غاية صدور نظام بنك الجزائر 20-02، الذي رخص للمصارف التقليدية الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية لتقديم خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2-1- بنك البركة الجزائري: هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) (مصرف البركة الجزائري، بلا تاريخ).

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات تعينهم على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية حاجياتهم الاستغلالية، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك: المراجحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، الخ...، كما يقدم مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات والاعتمادات المستندية والكفالات الدولية (مصرف البركة الجزائري، بلا تاريخ).

كما يقترح بنك البركة الجزائري للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم في راحة وأمان، مختلف أنواع حسابات الاستثمار والودائع، بالمبالغ والمدد التي يرغبونها، ويتم احتساب الأرباح على حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا، تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة، ولاعتباره مصرفا شموليا فإن بنك البركة الجزائري يقترح لائحة من المنتجات المبتكرة والمتماشية مع آخر ما تعرضه التكنولوجيا الحديثة، استجابة لتطلعات المتعاملين لديه، وعلى سبيل الذكر: خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية؛ المصرف عن بعد؛ بطاقات الدفع الإلكتروني CIB؛ محطات الدفع الإلكتروني TPE؛ الشبايك الآلية GAB، الخ (مصرف البركة الجزائري، بلا تاريخ).

وبالنسبة للأفراد، فقد عمل بنك البركة الجزائري على تطوير وتنويع منتجاته للأسر، وشهدت عودة التمويل الاستهلاكي إعادة بعث المنتجات البنكية الموجهة للأفراد مثل: سيارة البركة التي تسمح للأفراد باقتناء سيارة سياحية مُنتجة أو مُركَّبة بالجزائر؛ دار البركة لاقتناء وبناء وتوسعة وتطوير السكن، بالإضافة إلى حزمة من المنتجات والخدمات لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر والأفراد (مصرف البركة الجزائري، بلا تاريخ).

2-2- مصرف السلام الجزائري: مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد (مصرف السلام الجزائري، بلا تاريخ).

يوفر مصرف السلام عدة خدمات للأفراد والمؤسسات، فبالنسبة للأفراد تتمثل فيما يلي (مصرف السلام الجزائري، بلا تاريخ):

- السلام تيسير: تقسيط سداد ثمن سيارة، الإلكترونيات والكهرو منزليات، والأثاث المنتجة أو المركبة محليا؛
- حساب السلام للأفراد: هو بوابة للانضمام إلى المصرف، وإدارة العمليات المصرفية بكل سهولة وأمان؛
- حسابات الاستثمار: هو حساب محدد المدة، يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر، ويتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعول لدى مصرف السلام الجزائر؛
- دار السلام: اقتناء مسكن جديد لدى مرقي عقاري، أو مسكن قديم لدى خواص أو منزل ترقوي عمومي LPP، أو استئجار منزل أو شقة؛
- دفتر الاستثمار "هديتي"؛
- سند الاستثمار "استثمر لي".

2-3- النوافذ الإسلامية: تمثّل أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، في النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الذي تكلم عن النوافذ الإسلامية من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة بممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي سميت في النظام بالصيرفة التشاركية.

وقد عرفها كما يلي: تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المراجعة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ الاستصناع؛ السلم؛ وكذا الودائع في حسابات الاستثمار (الجريدة الرسمية، 2018، صفحة 21)، وقد تم ذكر هذه المنتجات وتعريفها بالتفصيل في النظام رقم 20 - 02، المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة

بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية في المواد من 05 إلى 12، الذي تضمنه العدد 16 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر في 24 مارس 2020.

بالنسبة للنوافذ الإسلامية التي تم افتتاحها في المصارف العمومية الجزائرية، كانت بدايتها بالبنك الوطني الجزائري، حيث تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى هذا المصرف، يوم 04 أوت 2020، من خلال تسويق منتجات مطابقة للشرعية الإسلامية (الإذاعة الجزائرية، بلا تاريخ)، ثم بعد ذلك القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، هذا الأخير أطلق في نوفمبر 2020، خدمات الصيرفة الإسلامية، على مستوى خمس وكالات مختلطة (صيرفة إسلامية وصيرفة تقليدية)، بسعيد حمدين بالجزائر العاصمة، عين تموشنت، بسكرة، البويرة وقسنطينة، وفي الفاتح من ديسمبر 2020، تم افتتاح وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية، بمدينة سطواوي بالعاصمة (وكالة الأنباء الجزائرية، بلا تاريخ)، كما تم فتح شبائيك أيضا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، في انتظار تعميمها على باقي المصارف.

3- الصيرفة الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وأداة لتمويل المؤسسات الناشئة

في ظل وجود شرائح في المجتمع تأبى التعاملات الربوية، فإنها تبقى لا محالة مستبعدة ماليا، حيث لا تتعامل مع المصارف، ولكن هذه الفئة ستجد ضالتها في الصيرفة الإسلامية، من خلال منتجات مالية تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ففي ظل وجود صيرفة إسلامية فإنها تستقطب هذه الفئة وتصبح مشمولة ماليا، وباستقطاب هذه الفئة تكون الصيرفة الإسلامية قد ساهمت في تعزيز الشمول المالي، وهناك فئات تفضل اكتناز أموالها في البيوت بدلا من ادخالها في المصارف، وبالتالي تساهم الصيرفة الإسلامية أيضا في جلب الكتلة النقدية المتداولة خارج دائرة الاقتصاد الرسمي.

فالصيرفة الإسلامية مستمدة من الاقتصاد الإسلامي القائم على تنمية الإنسان، وإشراك الجميع، حيث أن "مبدأ الاقتصاد الإسلامي ينشر التوزيع المتساوي للموارد من أجل تنمية طبقات مختلفة من المجتمع وتعظيم الاستفادة من مواهب جميع الأفراد حتى يتمكنوا من المساهمة في تطوير المجتمع ككل" (BEG & NAUSHADUL, 2016, p 30).

وفي الآونة الأخيرة، وبعد الأزمة المالية، شهد العالم توجهها نحو التمويل الإسلامي، بعد أن أثبت النظام الربوي هشاشته، "وقد ظهرت في السنوات الأخيرة الخدمات المصرفية الإسلامية كأداة بديلة وفعالة وقابلة للتطبيق لتوفير الخدمات المالية والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول غير الإسلامية، هناك أدلة قوية على أن التمويل الإسلامي أصبح جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، وأنه يتمتع بإمكانيات حل مشكلة الفقر وانخفاض النمو الاقتصادي من خلال الشمول المالي خاصة في البلدان الفقيرة الدخل" (Abdu et al, 2018, p78)، ناهيك عن أدوات التمويل الإسلامي الأخرى المتمثلة في القرض الحسن والزكاة والوقف.

كما أن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة نابع من إدراكها بأنها المحرك الرئيسي لاقتصاد المستقبل، فمن خلال الدعم الذي تقدمه الدولة، فهي تستقطب فئة الشباب الحاملين للمشاريع الإبداعية والابتكارية وإشراكهم في مسار التنمية، وتحتاج المؤسسات الناشئة كأي مشروع استثماري إلى بيئة تمويلية ترافقها طيلة جميع مراحلها، وبإمكان هذه المؤسسات أن تجد ضالتها في التمويل الإسلامي، من خلال ما تقدمه الصيرفة الإسلامية من منتجات تمويلية مشجعة، كالمشاركة والمراحة، مما يحفز حاملي

المشاريع على المضي قدما نحو هذا النوع من التمويل، في ظل عدم ضبط آلية تمويل هذه المؤسسات عن طريق صندوق التمويل الخاص بها.

فبالنسبة لصيغ التمويل المتوفرة في الجزائر، لا نرى بأنها تناسب هذا النوع من المؤسسات، على غرار المصارف التجارية التي تتطلب تقديم ضمانات عينية لا تكون في مستطاع أصحاب المشاريع، أيضا بالنسبة لصيغ التمويل الأخرى، التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فزاهيا غير ناجحة لأنها تستنزف موارد الخزينة العمومية، ولم يكن باستطاعة الدولة استرجاع بعض القروض الممنوحة للشباب، لذا نرى حسب رأينا، بأنه لا بديل أفضل من الصيرفة الإسلامية، وعلى سبيل المثال، بالنسبة لدور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، فقد أكد المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، محمد بوري، يوم 17 جوان 2021 بالجلسة على هامش إشرافه على فتح شبك الصيرفة الإسلامية بالوكالة المحلية للولاية، أن فتح شبائيك الصيرفة الإسلامية عبر فروع البنك على مستوى ست ولايات من ربوع الوطن، أبانت مؤشرات "جد مشجعة" لهذه الخدمات، فقد أشار إلى أن مؤسسته المالية، استطاعت منذ بداية عملية إطلاق شبائيك الصيرفة الإسلامية، استقطاب أزيد من 350 زبون وأكثر من 500 مليون دج، تمثل ادخارات وحسابات مفتوحة لفائدة زبائن البنك (وكالة الأنباء الجزائرية، بلا تاريخ)، مع العلم أن فترة إطلاق هذه الشبائيك في هذا المصرف حينها كانت أقل من شهر واحد.

الخاتمة:

من خلال هذه المداخل، التي حاولنا عبرها توضيح مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، واعتبارها بديلا تمويليا للمؤسسات الناشئة، أثبتنا من خلال البيانات المتوفرة لدينا والدراسات السابقة، مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال جلب المستبشرين ماليًا لسبب عقائدي، واعتبارها بديلا تمويليا فعالا نظرا لمتجاتها القائمة على المراجعة والمشاركة، وقد توصلنا للنتائج التالية:

- تساهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؛
 - تعد الصيرفة الإسلامية بديلا فعالا للتعاملات القائمة على الفوائد الربوية؛
 - الصيرفة الإسلامية لا مجال فيها للإقصاء في ظل الاهتمام بالجميع وبالتالي لا وجود للاستبعاد المالي؛
 - يمكن للصيرفة الإسلامية أن تكون بديلا ناجحا لتمويل المؤسسات الناشئة.
- ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها، نقترح ما يلي:
- العمل على تشجيع الصيرفة الإسلامية؛ ووضع قوانين وتشريعات لتنظيم الصيرفة الإسلامية؛
 - التعريف بالمنتجات المالية الإسلامية والعمل على جعلها متناسبا مع حاجيات مختلف الفئات؛
 - توعية أصحاب المشاريع وحاملو الأفكار الإبداعية بمزايا الصيرفة الإسلامية؛
 - الاستلها من التجارب الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؛
 - تجنب محاكاة المنتجات المالية الإسلامية للمنتجات التقليدية لتفادي النفور جراء الوقوع في الخلط بينها.

المصادر والمراجع:

1. الإذاعة الجزائرية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 مارس، 2022، من البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200804/197218.html>
2. الجريدة الرسمية. (09 ديسمبر، 2018). المادة 02، النظام رقم 02-18، المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (73)، 21.
3. الجريدة الرسمية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. *الجريدة الرسمية* (55)، 11.
4. الموسوعة الحرة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2022 مارس، 2022، من https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9_%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9
5. برودي مفروم. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والمأمول. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، 07(03)، صفحة 343.
6. بنك الجزائر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 مارس، 2022، من <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf>
7. زروخي وآخرون. (سبتمبر، 2020). أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي. *المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت*، 07(02)، الصفحات 319-321.
8. فاطمة الزهراء عراب، و خضرة صديقي. (2021). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة: دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، 08(01)، صفحة 43.
9. مصرف البركة الجزائري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 14 مارس، 2022، من <https://www.albaraka-bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/>
10. مصرف البركة الجزائري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 مارس، 2022، من <https://www.albaraka-bank.com/marche-entreprise/>
11. مصرف البركة الجزائري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 مارس، 2022، من <https://www.albaraka-bank.com/marche-professionnel/>
12. مصرف البركة الجزائري. (s.d.). Consulté le 28 فيفري 2022، sur <https://www.albaraka-bank.com/%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%81%d8%b1%d8%a7%d8%af/>
13. مصرف الجمهورية. (بلا تاريخ). (دولة ليبيا، المنتج) تاريخ الاسترداد 18 مارس، 2022، من <http://www.islamicbank.ly/ar/Definislamicbanking.html>

14. مصرف السلام الجزائري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 04 مارس, 2022, من <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html>
15. مصرف السلام الجزائري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 04 مارس, 2022, من <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/particuliers.pdf>
16. مصطفى العرابي، و نذير طروينا. (ديسمبر, 2020). توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 02-20. مجلة البشائر الاقتصادية، 06(02)، صفحة 253.
17. وكالة الأنباء الجزائرية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 مارس, 2022, من كتاب -بنك: تدشين وكالة متخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية: 15-31-15-01-12-2020-97020-2021-06-18-18-15-32 <https://www.aps.dz/ar/economie/97020-2020-12-01-15-31-15>
18. وكالة الأنباء الجزائرية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 مارس, 2022, من مؤشرات جد مشجعة لشباك خدمات الصيرفة الإسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية: -18-06-2021-108654-2021-06-18-18-15-32 <https://www.aps.dz/ar/economie/108654-2021-06-18-18-15-32>

19. Abdu et all. (n.d.). Can Islamic Banking and Finance Spur Financial Inclusion? Evidence from Sub-Saharan Africa. *journal of applied statistics*, 9(1), p. 78.
20. BEG, S., & NAUSHADUL, H. (2016). INCREASING FINANCIAL INCLUSION THROUGH ISLAMIC BANKING IN INDIA. *international journal of business management et research*, 6(1), p. 30.
21. the world bank. (2014). *Global Financial Development Report, Financial Inclusion*.